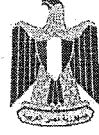


بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لتسليم الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٨١٠
بتاريخ:	٢٠١٧/٤/٢٩

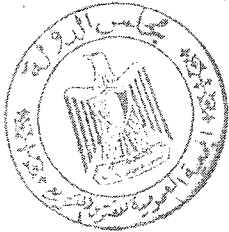
ملفین رقمک:
١٨٤٥/٤/٨٦
١٩٤٧/٤/٨٦

السيد الدكتور/ وزير التربية والتعليم والتعليم الفني

خية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (١٢٨٥١) المؤرخ ٢٠١٤/٦/١٥، والتقارير المرفق به، الموجه إلى إدارة الفتوى لوزارة التعليم، بشأن تحديد مفهوم نصف الأجر الواجب صرفه للسيد/ ضياء إبراهيم أبو النجا - مدير عام مركز البحوث بالمجمع التعليمي بمحافظة الإسماعيلية عن مدة حبسه احتياطياً على ذمة القضية رقم (٤٣٤) لسنة ٢٠١٤ إداري القنطرة غرب، ومدى أحقيته في صرف حافز الأداء المنصوص عليه في المادة (٢٢) من اللائحة الداخلية للمجمع بنسبة (١٠٠%) من الراتب الأساسي عن المدة ذاتها.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أنه تم منح المعروضة حالته السيد/ ضياء إبراهيم أبو النجا - مدير عام مركز البحوث بالمجمع التعليمي بمحافظة الإسماعيلية إجازة اعتيادية لمدة (٤٥) يوماً، بدءاً من ٢٠١٤/٢/١٢ تنتهي في ٢٠١٤/٣/٢٨، وبتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٧ ورد إلى جهة عمله تلغراف من نجله يفيد أن والده محبوس احتياطياً على ذمة القضية رقم (٤٣٤) لسنة ٢٠١٤ إداري القنطرة غرب، ورداً على كتاب مدير المجمع إلى نيابة الإسماعيلية الكلية بطلب بيان ما تم اتخاذه من إجراءات بشأن المعروضة حالته، ورد إلى المجمع كتاب رئيس النيابة المؤرخ ٢٠١٤/٣/٢٩ متضمناً الإفادة بأن المعروضة حالته محبوس احتياطياً بدءاً من ٢٠١٤/٢/١٣، وحتى تاريخ تحرير ذلك الكتاب، على ذمة القضية المشار إليها بتهمة مخالفة قانون التظاهر والانضمام إلى جماعة إرهابية من شأنها تكدير الأمن العام ومنع مؤسسات الدولة عن العمل (بلطجة، وتجمهر،



مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
لتسليم الفتوى والتشريع

وتعطيل حركة المرور)، وأن القضية مازالت متداولة بالتحقيقات. وبدراسة هذا الموضوع بالوزارة خلص الرأي إلى أنه لما كان الحبس الاحتياطي يُعد ظرفاً قهرياً لا يد للعامل فيه، فإن من شأنه إنهاء الإجازة الاعتيادية التي رُخص للمعروضة حالته فيها، فيحق له صرف نصف أجره خلال مدة حبسه، طبقاً لحكم المادة (٨٤) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨، بيد أنه ثار خلاف في الرأي بشأن تحديد مفهوم نصف الأجر الواجب صرفه عن مدة حبسه احتياطياً على نمة تلك القضية، وما إذا كان يحق له صرف حافز أداء بنسبة (١٠٠%) من الراتب الأساسي المنصوص عليه في المادة (٢٢) من اللائحة الداخلية للمجمع التعليمي بالإسماعيلية، خلال تلك المدة، لذلك طلبتم من إدارة الفتوى المشار إليها الإفادة بالرأي، حيث أحالت الإدارة الموضوع إلى اللجنة الثانية من لجان قسم الفتوى بمجلس الدولة لأهميته، والتي قررت إحالته إلى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، لما أنسته فيه من أهمية.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٢ من إبريل عام ٢٠١٧م الموافق ١٥ من رجب عام ١٤٣٨هـ؛ فتبين لها أن المادة (٤٦) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨، والمعدل بالقانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٨٣ - الذي تمت الواقعة المعروضة في المجال الزمني للعمل به - كانت تنص على أن: "يستحق شاغل الوظيفة مقابلاً عن الجهود غير العادية والأعمال الإضافية التي يكلف بها من الجهة المختصة وذلك طبقاً للنظام الذي تضعه السلطة المختصة ويبين ذلك النظام الحدود القصوى لما يجوز أن يتقاضاه العامل من مبالغ في هذه الأحوال"، وأن المادة (٥٠) منه كانت تنص على أن: "تضع السلطة المختصة نظاماً للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالوحدة بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الأداء، على أن يتضمن هذا النظام فئات الحوافز المادية وشروط منحها، وبمراعاة ألا يكون صرف تلك الفئات بفئات موحدة وبصورة جماعية كلما سمحت طبيعة العمل بذلك وأن يرتبط صرفها بمستوى أداء العامل والتقارير الدورية المقدمة عنه"، وأن المادة (٥١) منه كانت تنص على أن: "يجوز للسلطة المختصة تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو أعمالاً أو بحوثاً أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير النفقات"، وأن المادة (٦٢) منه كانت تنص على أن: "تحدد السلطة المختصة أيام العمل في الأسبوع ومواقبته وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ولا يجوز للعامل أن ينقطع عن عمله إلا لإجازة يستحقها في حدود الإجازات المقررة بالمواد التالية ووفقاً للضوابط والإجراءات



مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع

التي تضعها السلطة المختصة"، وأن المادة (٦٥) منه كانت تنص على أن: "يستحق العامل إجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل لا يدخل في حسابها أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية فيما عدا العطلات الأسبوعية وذلك على الوجه التالي: (١) ... (٤) ٤٥ يوماً لمن تجاوز سنه الخمسين..."، وأن المادة (٨٤) منه كانت تنص على أن: "كل عامل يحبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائي ويحرم من كامل أجره في حالة حبسه تنفيذاً لحكم جنائي نهائي. ويعرض الأمر عند عودة العامل إلى عمله على السلطة المختصة لتقرر ما يتبع في شأن مسؤولية العامل التأديبية فإذا اتضح عدم مسؤوليته صرف له نصف أجره الموقوف صرفه".

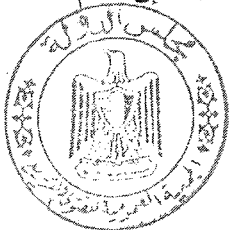
واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وعلى ما جرى به إفتاؤها - أن المشرع قرر بموجب المادة (٤٦) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أنف الذكر - قبل إلغائه - منح العاملين المخاطبين بأحكامه مقابلاً عن الجهود غير العادية والأعمال الإضافية التي يتم تكليفهم بها من الجهة المختصة، طبقاً للقواعد التي تضعها السلطة المختصة في هذا الشأن، وناط بهذه السلطة وضع نظام للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالوحدة بما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة وترشيد الأداء، على أن يتضمن هذا النظام فئات الحوافز المادية وشروط منحها، وبمراعاة ألا يكون صرف هذه الحوافز بفئات موحدة وبصورة جماعية كلما سمحت طبيعة العمل بذلك، وأن يرتبط صرفها بمستوى أداء العامل وكفايته، ومن ثم فإن مناط استحقاق هؤلاء العاملين مقابل الجهود غير العادية والأعمال الإضافية والحوافز والمكافآت هو أداء هذه الجهود، أو القيام بأعمال إضافية بجانب العمل الأصلي المكلف به كل منهم، أو تحقيق الأهداف وترشيد الأداء حسب القواعد التي تضعها السلطة المختصة، وأن عدم تحقق هذا المنط يودي إلى عدم استحقاق هذا المقابل، أو تلك الحوافز والمكافآت، والتي لا تُعد جزءاً من أجر العمل الأصلي، ومن ثم لا يرتبط استحقاقها باستحقاق هذا الأجر. كما قرر المشرع، بموجب المادة (٨٤) من هذا القانون وقف العامل الذي يُحبس احتياطياً، أو تنفيذاً لحكم جنائي عن عمله - بقوة القانون - مدة حبسه، فإذا كان الحبس احتياطياً، أو تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائي وجب وقف صرف نصف أجره، على أن يُصرف له هذا النصف إذا اتضح عدم مسؤوليته التأديبية عند عودته إلى عمله، أما إذا كان حبس العامل تنفيذاً لحكم جنائي نهائي، يُحرم من كامل أجره.



مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
للمسائل الفورية والنشرية

كما استظهرت الجمعية العمومية من استعراضها أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه، أن الإجازة هي انقطاع إرادي مشروع عن العمل، نظم المشرع أحكامه تنظيمًا دقيقًا، فبين أنواع الإجازات، وأحوال استحقاق كل منها، وسلطة جهة الإدارة بشأنها، مقيدة كانت، أو تقديرية، وواجبات العامل وحقوقه حال قيامه بها، وحظر عليه أن ينقطع عن عمله دون أن يكون حاصلًا على إجازة من الإجازات التي بينها القانون، ووفقًا للضوابط والإجراءات التي تضعها السلطة المختصة، والإا وقع في حماة المخالفة القانونية التي تستهض المساءلة التأديبية، أو تقيم قرينة على الاستقالة الحكمية، ما لم تقبل جهة الإدارة عذره وتعدّه في إجازة من تلك التي بينها المشرع. فإذا رُخص للعامل بإجازة، فإنه في جميع الأحوال هناك شرط أساسي تستوجب اعتبارات المنطق القانوني القويم تحققه ابتداءً ودوام بقائه طوال فترة الإجازة، وهو أن تكون الإجازة الممنوحة قابلة للتحقق فعلاً مثلما هو لازم تحققها قانونًا؛ لأنه إذا كان من اللازم قانونًا للترخيص بإجازة أن تتحقق شروطها التي عينها المشرع، فإنه من اللازم منطقيًا أن تكون المكنة الفعلية للقيام بالإجازة، وتحصيل آثارها الفعلية متوفرين ابتداءً واستمرارًا، فإذا اعترض العامل عارض مادي حال بينه وبين انتفاعه بإجازته، وكان هذا العارض منسوبًا لسبب لا إرادة للعامل فيه، فحالئذ تسقط الإجازة التي رُخص للعامل بها لانقضاء مكنة التحقق المادي، حيث لا يكون العامل في هذه الحالة في إجازة، وإنما يوصف بحاله الذي هو فيه.

ولاحظت الجمعية، أن الحبس يُعد ظرفًا قهريًا مانعًا من العمل، فإذا حُبس العامل حال قيامه بعمله عدًّا منقطعًا بعذر قهري، وللعلة ذاتها، فإنه إذا تم هذا الحبس حال إجازة رُخص للعامل بها، سقطت هذه الإجازة بمجرد الحبس، وصار كمن تم حبسه حال عمله، ذلك لأنه إذا كان تبرير الحكم في الحالة الأولى أن الحبس ظرف قهري حال بين العامل والاستمرار في عمله، فإنه في الحالة الأخيرة يحول بينه وبين حقه في الانتفاع بإجازته في الغرض الذي مُنحت لأجله، فيمنع من ثم تحققها ماديًا، ويُزيل الشرط الذي مُنحت لأجله ابتداءً، ومن جهة أخرى يحول بين العامل وممارسة حقه في قطع إجازته والعودة إلى عمله، لذا يُعد الحبس في هذه الحالة مانعًا قهريًا من العودة إلى العمل، يستوى مع كونه مانعًا من الاستمرار في العمل الذي برر الحكم في الحالة الأولى. وأنه ولئن كانت المادة (٨٤) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة سالف الذكر، أوجبت على الجهة الإدارية أن تؤدي إلى العامل المحبوس احتياطيًا، أو تنفيذًا لحكم جنائي غير نهائي نصف أجره عن مدة حبسه، وأن تؤدي إليه النصف الآخر من أجره إذا انتضح عدم مسؤليته التأديبية بعد عودته إلى العمل، فإن حكم ذلك

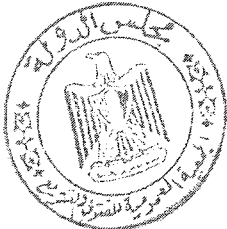


مجلس الدولة
مركز المعلومات والجمعية العمومية
للمسائل الضريفة والتشريع

مقصود على الأجر الأساسي للعامل بما في ذلك العلاوات الدورية، والتشجيعية، والاجتماعية، وكذلك العلاوات الخاصة المضمومة وغير المضمومة، المستحقة له، وكل ما يجري صرفه بصفة جماعية لمجرد الانتظام في العمل، دون اشتراط توفر مناط إضافية كبذل جهد غير عادي في أداء العمل، أو القيام بأعمال إضافية، أو غير ذلك مما يُشترط لاستحقاق الحوافز والمكافآت التي تقررها السلطة المختصة.

واستعرضت الجمعية نصوص مواد اللائحة الداخلية للمجمع التعليمي بالإسماعيلية الصادر بشأنه قرار وزير التربية والتعليم رقم (٣٣٥) لسنة ١٩٩٨؛ فتبين لها أن المادة (٢٢) منها تقضى بأن يُصرف من حساب المجمع حافز يُعادل نسبة (١٠٠%) من الراتب الأساسي لجميع العاملين به بدءاً من ١/٧/١٩٩٨، وقد تضمنت مذكرة المجمع المعتمدة من محافظ الإسماعيلية شروط وضوابط صرف هذا الحافز، ومنها أن يحضر العامل (١٨) يوماً خلال الشهر الذي يستحق عنه الحافز، وفي حال ارتكاب العامل أيّاً من المخالفات المحددة بتلك المذكرة يُخصم من مقدار هذا الحافز النسبة المبينة قرين كل منها، ومن هذه المخالفات، عدم التعاون مع إدارة المجمع، وعدم الوجود في الأماكن المحددة بالمجمع، والتأخير عن مواعيد العمل الرسمية، أو عن حضور طاوور بداية اليوم الدراسي، والتقصير في أداء العمل المكلف به، وعلى ذلك فإن من شروط استحقاق هذا الحافز هو الحضور مدة لا تقل عن (١٨) يوماً خلال الشهر الذي يستحق عنه.

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية رخصت للمعرضة حالته بإجازة اعتيادية مقدارها (٤٥) يوماً، بدءاً من ٢٠١٤/٢/١٢ تنتهي في ٢٠١٤/٣/٢٨، وأثناء هذه الإجازة وبتاريخ ٢٠١٤/٢/١٣ تم حبسه احتياطياً على نمة القضية رقم (٤٣٤) لسنة ٢٠١٤ إداري القنطرة غرب، واستمر حبسه حتى ٢٠١٤/٣/٢٩ تاريخ تحرير كتاب نيابة الإسماعيلية الكلية آنف الذكر، وهو ما من شأنه إنهاء إجازة المعرضة حالته من تاريخ بدء هذا الحبس، مما يقتضى معاملته وظيفياً على أنه محبوس احتياطياً، وليس مرخصاً له بإجازة اعتيادية بدءاً من تاريخ حبسه حتى انتهاء مدته، وإذ لم يؤدّ عملاً خلال مدة الحبس يمكن أن يتحقق به مناط صرف مقابل الجهود غير العادية والأعمال الإضافية والحوافز والمكافآت، بما في ذلك حافز الأداء المنصوص عليه في المادة (٢٢) من اللائحة الداخلية للمجمع التعليمي بالإسماعيلية، ومن ثمّ فإنه يتعين على الجهة الإدارية أن تصرف للمعرضة حالته عن مدة حبسه الاحتياطي نصف أجره الأساسي بما في ذلك العلاوات الدورية، والتشجيعية، والاجتماعية، وكذلك العلاوات الخاصة المضمومة وغير المضمومة، المستحقة له، وكل ما يتم صرفه



تابع الفتوى ملفين رقمي: ١٨٤٥/٤/٨٦

و١٩٤٧/٤/٨٦

(٦)

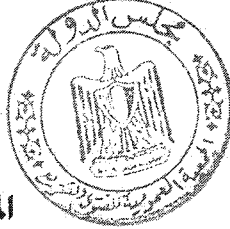
للعاملين بالمجمع التعليمي بصفة جماعية، ولا يدخل في ذلك أي مبالغ أخرى يتوقف استحقاقها على أداء أعمال إضافية، أو جهود غير عادية، بما في ذلك حافز الأداء المشار إليه؛ لأن مدة عمله خلال شهر فبراير ٢٠١٤ تقل عن (١٨) يومًا، وكذلك شهر مارس من العام ذاته.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى أن نصف الأجر المستحق للمعرضة حالته خلال مدة حبسه الاحتياطي يتحدد على أساس أجره الأساسي بما في ذلك، العلاوات الدورية، والتشجيعية، والاجتماعية، وكذلك العلاوات الخاصة المضمومة، وغير المضمومة المستحقة له، وكل ما يتم صرفه للعاملين بالمجمع التعليمي بصفة جماعية، ولا يدخل في ذلك أي مبالغ أخرى يتوقف استحقاقها على أداء أعمال إضافية، أو جهود غير عادية، ومن بينها الحافز المنصوص عليه في المادة (٢٢) من اللائحة الداخلية للمجمع، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في ٢٠١٧/٤/٢٠



رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

المكتب الفني

المستشار
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة العمومية
مركز المعلومات والبحوث
لقسمى الفتوى والتشريع

معزز